

المتعدي بنفسه ونحو الجر فالواو المتعدي بنفسه تكون الواو  
فيه للتبعية لانها الوامه يكن كذلك كانت زايده والاصل  
عدم الزيادة واعتراض يوجهين احدهما منع اللزوم بين عدم  
كونها للتبعية وكونها زايده وهذا فيه ما قاله العرب  
وهو كونها تفيد فايده الاله على مسح به وجعل الاصل  
فيه امسحوا برسك الما فيكون من باب القلوب اي اسحوا  
بالماروسك الثاني ان يقال لئلا ان الاصل عدم الزيادة  
نقول الاصل مسرور ادا دل الدليل على تركه وقد دل  
وهو عدم ثبوت كون الباء للتبعية في اللغة ثبوتها يرجع اليه  
في قول من يجب الرجوع الي قوله وايضا فالزيادة في الحروف  
كثيرة وطريق اثبات اللغة فايده ذكر الحباري من زيادته  
مجي الباء للتبعية كان فاذا قال انت طالق اشية اسم  
معناه ان مشا الله وانت طالق بدخول الدار اي ان دخلت  
ثم قال ولو قال انت طالق با سرايبه ويقدر اليه او يحكم اليه  
او يعلم الله طلقت في الحال لانه لا يتعارف كونه شرط بل  
يريدون به التحقيق انتهى وهذا يدل على ان التفرقة  
احدها من العرف لاسم اللغة وسباب اللغة لا يدعي على ما بين  
الغوص التاسع بل للعطف والاضراب اما لا يبطال والاستقال  
من غير من الاخر بل لما ان يقع بعدها المفرد او الجملة  
فان

فان وقع بعدها مفرد كانت للعطف ثم اما ان يعطف بها  
في الاسماء والنقوال او نحو جاز يد بعمر ونحو نقل الحكم  
عما قبلها وجعله لما بعدها قطعاً ولا يعنى بذلك انها  
عملت عليها بل انها تصيرها كالمسكون عنه والناهي ما قام زيد  
بعمر ونحو تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها  
مقرر في القيام عن زيد وثبته لعمر و اجاز المبرد وعما في  
وتلميذه الجرجاني مع ذلك ان يكون ناقلة حكم النفي لما بعدها  
في الاماات فيجتمعتل عندهم في نحو ما قام زيد بعمر وان يكون  
التقدير بل ما قام عمرو واذا قال لا ضرب زيد بل عمر يكون  
ناهي عن ضرب كل واحد منها واذا قال ما له علي درهم بل درهمك  
لا يلزمه شي في ذلك درهم منفي صريحاً وعطف عليه الدرهم بقول  
النفي اليه انصار كانه قال ما له علي درهم وما له علي درهم وقال  
الفواسق في شرح الدرر واوجبوا تدبير حرف النفي بعد ما يتحقق  
المطابقة في الاضراب عن منفي الى منفي كما يحق عن موجب  
الى موجب قال ويجوز ان يقال ان كان المعطوف غلظا قدر  
حرف النفي ليشتر كافي في الفعل عنها وان لم يكن غلظا  
لم يقدر حرف النفي لان الفعل ثابت له فلا ينعى عنه امره ونحو  
منه المبرد بما قاله الفارسي في الايضاح في سله ما زيد خارجاً  
بل ذاهب لا يجوز الا الرفع لان الخبر وما المجازية لا تقول في

كثيراً